تحديات العمالة الوافدة في العراق وانعكاستها على المنظومة الاقتصادية

Challenges of Migrant Labor in Iraq and Their Impact on the Economic System

م م غدير عبد الرسول شواي
Ghadir Abdul Rasoul Shawai
قسم الدراسات السياسية
gadeer89@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تواجه العمالة الوافدة في العراق تحديات متعددة تنعكس على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية بشكل ملحوظ. من أبرز هذه التحديات ضعف التنظيم القانوني والإداري فيما يتعلق بعمل هذه العمالة، مما يؤدي إلى استغلالها في بيئات عمل تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير السلامة والأجور العادلة، اضف إلى ذلك محدودية الرقابة الحكومية على قطاعات التشغيل، مما يؤدي إلى انتشار ظواهر مثل الاتجار بالبشر واستغلال العمالة غير النظامية.

على الصعيد الاقتصادي، تساهم العمالة الوافدة في خلق ضغوط على سوق العمل، حيث يؤدي تزايد الاعتماد على العمالة الأجنبية إلى تقليص الفرص المتاحة للمواطنين العراقيين، وخاصة في القطاعات ذات الأجور المنخفضة والمتوسطة. هذا الوضع يرفع من معدلات البطالة المحلية، ويؤدي إلى إحباط في صفوف الشباب الباحثين عن عمل.

Abstract

Foreign labor in Iraq faces several significant challenges that have a noticeable impact on the economic and social systems. One of the key issues is the weak legal and administrative framework governing foreign workers, which often results in their exploitation in unsafe working environments with unfair wages. Additionally, limited government oversight in employment sectors has led to problems such as human trafficking and the exploitation of irregular foreign labor.

Economically, the influx of foreign labor creates pressures on Iraq's labor market. The growing reliance on foreign workers reduces job opportunities for Iraqi citizens, especially in low- and middle-income sectors. This situation contributes to rising unemployment rates,

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

particularly among young job seekers, causing frustration and social discontent.

المقدمة:

شهدت العراق في الآونة الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في تدفق العمالة الوافدة من دول متعددة، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد. ومع هذا التزايد، ظهرت تحديات كبيرة تتعلق بتنظيم سوق العمل، وتأثير هذه العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. تشكل العمالة الوافدة جزءًا أساسيًا من القوة العاملة في العراق، خاصة في مجالات البناء، والقطاع النفطي، والخدمات. إلا أن هذه الظاهرة لا تخلو من انعكاسات سلبية على الاقتصاد المحلي، مما يثير التساؤلات حول كيفية تأثيرها على التوظيف المحلي، واستدامة التنمية الاقتصادية في البلد.

الفرضية:

العمالة الوافدة في العراق تواجه تحديات كبيرة تتمثل في قوانين العمل غير الملائمة، وتفاوت الرواتب، والصعوبات في الاندماج داخل المجتمع المحلي. وعلى الرغم من الأثر الإيجابي الذي قد تحققه هذه العمالة في تعزيز الإنتاجية في بعض القطاعات، إلا أن تأثيراتها السلبية على الاقتصاد المحلي قد تتمثل في زيادة البطالة بين المواطنين العراقيين، وضغط المنافسة على الفرص الوظيفية، مما يعرقل تحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية:

تكمن الإشكالية الرئيسية في كيفية معالجة تحديات العمالة الوافدة في العراق، مع الأخذ في الاعتبار تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية المتعددة. إلى أي مدى يمكن لهذه العمالة أن تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي دون أن تؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة بين المواطنين العراقيين؟ وكيف يمكن للحكومة العراقية وضع استراتيجيات فعالة لتنظيم سوق العمل وتحقيق التوازن بين الاستفادة من العمالة الوافدة وتوفير فرص عمل للعراقيين؟

المبحث الاول: تعريف العمالة الوافدة الى العراق وتاريخها

يقصد بالعمالة الوافد الأفراد الذين يدخلون العراق سواء كانوا ذكوراً أو إناثا بقصد العمل والذين ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

أو بقائهم فيه مشروعاً أو غير مشروعاً وفقاً لقانون الإقامة او هم الأشخاص الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت ادارته وإشرافه وان كانوا بعيدين عن نظره مقابل اجر(١).

العمالة الوافدة تتعلق بالأفراد الذين يقدمون من دول أخرى ويستقرون استقراراً دائماً أو مؤقتاً في دولة ما غير دولهم وقد عرفت العمالة الوافدة على أنها "الأفراد الأجانب الذين دخلوا العراق بطريقة نظامية أو غير نظامية لغرض العمل، وذلك عبر منافذ الدولة الجوية والبرية والبحرية"، كما وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة ١٩٩٠ العامل المهاجر بأنه الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها، ومن هذا التعريف يتضح بأن العمالة الوافدة يمكن إن تسمى بهذه التسمية أو بالعمالة المهاجرة ومفهوم العمالة المهاجرة يُقصد به جميع الأفراد الذين يعيشون في دول غير مكان ولادتهم الأصلي، وفي الواقع نلاحظ إن العمالة الوافدة تنقسم إلى قسمين رئيسيين: وهما **العمالة العربية والعمالة الأجنبية**، وتتألف العمالة العربية من معظم الدول العربية كمصر والسودان ولبنان وبلاد الشام والمغرب العربي، في حين تتألف العمالة الأجنبية من خليط هائل من الآسيويين والافريقيين والأوربيين والأمريكيين، وتشكل العمالة الأسيوية تكتلات بشرية كبيرة، لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وأمنية محسوبة على المجتمع العراقي، مما تقدم نلاحظ بأن العمالة الوافدة تأتي من مختلف الدول ومعظمهم من شبه القارة الهندية كالهند وباكستان وبنغلادش فضلاً عن مختلف الدول العربية وبلاد العالم الأخرى في أسيا وأفريقيا وأمريكا وغيرها من دول العالم (٢).

اما بالنسبة لتاريخ العمالة الاجنبية في العراق فلم يكن العراق يعرف سابقاً وضع قيود وشروط في مجال العمل اذ كان كل إنسان قادر على العمل يمكن أن يعمل سواء أكان عراقياً أو أجنبياً ، وكان هذا معروفاً فيه منذ أمد طويل؛ والسبب في ذلك عدم اهتمام السلطات الحاكمة والأفراد بهذا الجانب، لاسيما و أنّ العراق كان مزار ومحط ومعبر للأجانب منذ اجيال عديدة، ولذا فقد استوطن فيه العديد من الجاليات الأجنبية وأخذت تمارس أنواع النشاط الاقتصادي لا سيما الاعمال التي لم يستطيع العراقيون القيام بها كبعض الأعمال العلمية والفنية والمهنية أو

(١) علياء اسماعيل و د منتهى زهير محسن، ، العمالة الاجنبية في العراق: الاثار والتحديات واجراءات الوقائية، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، ص٤.
(٢) رند شاكر محمود، العمالة الوافدة الى العراق: الاسباب والانعكاسات، مجلة الريادة للمال والاعمال، العدد(٣)، ٢٠٢٤، ص١٠١.

تلك الحرف التي يكره معظم أهل البلاد ممارستها كعمل الخدمات المنزلية وعمال تصليح الأحذية وفلاحة الحدائق المنزلية وغيرها من هذه المهن، وبعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ظهرت الروح الوطنية وبدأت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتطور، برزت لدى الأفراد والمسؤولين فكرة أن العمل داخل العراق هو من حق المواطنين، كما ظهرت في بعض الأوساط الاقتصادية والسياسية ضرورة العمل على الحدّ من توافد العمالة الأجنبية في العراق ومزاحمتها لليد العاملة الوطنية، لذلك صدر عام ١٩٣٦ قانون حصر المهن بالعراقيين وأريد به في الدرجة الأساس حرمان بعض الأجانب من العمل في البلاد، وانه يجب توفير العمل للمواطنين وحدهم، ولكن الحكومات المتعاقبة لم تستطيع من تنفيذ القوانين بشكل تام حتى تم إلغائه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسن قانون عمل جديد وقد نص قانون رقم (٢١) عام ١٩٣٦ بوضع الأحكام والقواعد العامة التي تمنع أو تقيد تشغيل الاجانب، وتتلخص هذه الأحكام والقواعد كالآتي :

١. منع غير العراقيين من الاشتغال بأكثر من خمسة وثلاثين عملاً أو مهنة وللحكومة حق تحديد المدد التي لا يجوز بعدها للأجانب الاشتغال بهذه الأعمال والمهن.

٢. للحكومة حق إصدار نظام يعين أنواع اللاجئين إلى العراق الذي يحق لهم الاشتغال والأعمال المسموح لهم ممارستها .

٣. للحكومة حق إصدار نظام يجيز الاشتغال في بعض أو كل المهن والأعمال في العراق لرعايا الدول التي تجيز للرعايا العراقيين فيها مثل ذلك على أساس التعامل بالمثل(١).

وعليه ومنذ بدايات قيام الدولة العراقية الحديثة فأن العراق احتضن العديد من العمال الوافدين إليه، والذين كان معظمهم من جنسيات عربية كالفلسطينيين والسوريين والمصريين والسودانيين، قدم بعظهم للاستقرار والعمل وحصل البعض الاخر على الجنسية العراقية فيما بعد، لكن الطفرة الاقتصادية التي عرفها العراق نهاية فترة الستينات وبداية السبعينات قد جعلت من العراق مقصداً للعديد من العمال والفلاحين الذين بدأوا بالتوافد اليه، ولاسيما من مصر والسودان، فقد امتلأت المصانع والورش والمزارع بالعمال الوافدين، وبدأت العمالة العربية الوافدة بالانتشار في "سوق الأعمال البسيطة"، اذ كان معظمهم عمال بناء ومزارعين وبعضهم

(١) رندا طلال حسن، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية- العراق انموذجاً، مجلة كلية الامام الكاظم، العدد(١) اذار ٢٠٢٤، بغداد، ص١٢٣-١٢٤.

عمل في مهن حكومية، وقد سهلت الحكومات العراقية السابقة قبل ٢٠٠٣ هذا الأمر ومنحت أصحاب الجنسيات العربية حق الإقامة والعمل في البلاد دون أي قيود ، حتى وصل عدد المصريين العاملين والمقيمين في العراق قبل احتلال الكويت إلى أكثر من أربعة ملايين، فيما بلغت أعداد السودانيين نحو ثلاثة ملايين شخص، ثم استقطبت سوق العمل جنسيات أخرى كالبنغلاديشيين والهنود وغيرهم، إلا أن وقوع حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي عانى منه العراق في التسعينات دفع معظم هؤلاء للمغادرة إلى دول اخرى او الرجوع الى بلادهم الاصلي وقد فضل بعضهم البقاء بالرغم من صعوبة المعيشة في ايام الحصار([1]).

اما بعد عام ٢٠٠٣ قامت الحكومة العراقية بفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية بتقديم العديد من الضمانات والمزايا التي نص عليها قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦)، وعلى وفق قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٩) لسنة (٢٠١٢) تم تحديد الفئات التي يسمح لها الدخول الى العراق بسمة دخول متعددة مدير الشركات / الخبراء / المديرين التنفيذيين باستثناء العمال وهي بدورها مسؤولة أمام ثلاث جهات رسمية هي: (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دائرة القروض والتشغيل، الجدير بالذكر يعتمد العراق في الوقت الحالي تعليمات دخول العمالة الأجنبية على قانون العمل رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧) ضمن المواد (٣): "لا يجوز لصاحب العمل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني تشغيل أي شخص أجنبي ما لم يكن قد حصل على إجازة العمل وفق الشروط والإجراءات المحددة بهذه التعليمات والمادة (٤): يجب مراعاة ما يلي عند اصدار إجازة العمل **أولاً:** مدى حاجة العراق الى الايدي العاملة الأجنبية على ضوء ما يتطلبه الاقتصاد الوطني وبحسب متطلبات كل محافظة بعد التثبت من ذلك من دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد واقسام العمل في المحافظات، **ثانياً** : تأييد الدوائر الأمنية المختصة عدم وجود مانع أمني من اشتغال الشخص الأجنبي في العراق". والمادة (٥): "مدة الإجازة سنة واحدة وتجدد على وفق متطلبات الحاجة مع مراعاة ما ورد بهذه التعليمات، وعلى الشخص الأجنبي أن يطلب تجديدها عن طريق صاحب العمل قبل شهر على الأقل من تاريخ انتهاء نفاذها، وقانون العمل رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥) المعدل بمادتيه (٣٠) يحظر على الإدارات وأصحاب العمل تشغيل أي عامل أجنبي بأي صفة ما لم يكن حاصلاً على إجازة العمل التي تصدرها الوزارة مقابل رسم يحدد بتعليمات يصدرها الوزير، والمادة (٣١): يحظر على العامل

([1]) رندا شاكر محمود ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

الأجنبي الالتحاق بأي عمل قبل الحصول على إجازة العمل". وزارة العدل، والاستثناءات منهما البعثات الدبلوماسية والدول التي لها معاهدات مع العراق / الخبراء بعقود عمل قصيرة (شهر) الذين يحتاجهم البلد للصناعة النفطية أو القيام بصيانة بعض المنشآت علما" أن دائرة الإقامة التابعة لوزارة الداخلية هي المسؤولة عن عملية دخول العمالة الأجنبية للعراق([1]) .

المبحث الثاني: واقع العمالة الوافدة في العراق

ان للعمالة في العراق اسباب لاستقدامها وتحديات تواجهها فضلاً عن دول تصدر العمالة، لذا سيتم تناول هذه النقاط على النحو التالي:

اولاً: اسباب استقدام العمالة الاجنبية الى العراق والتحديات التي تواجهها

مما لاشك فيه ان اعتماد العراق على العمالة الوافدة رغم ما يعانيه ابناءه من بطالة يعود إلى اسباب أو نستطيع تسميتها بمميزات يمكن ان تتصف بها العمالة الوافدة لا تحملها العمالة الوطنية. وهنا يمكن التعرف على ابرز الاسباب التي دعت العراق بمؤسساته الحكومية والأهلية إلى الاستغناء عن الايدي العاملة العراقية واستخدام الايدي العاملة الاجنبية وهي كما يأتي:

١- **انخفاض اجور العمالة الاجنبية:** يعد تدني اجور العاملين الوافدين إلى العراق من اهم اسباب استقدامهم فضلاً عن سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة . لذلك كان العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل في العراق لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات (فلو كانت اجورهم عالية أو ضرائب الدولة اتجاههم مرتفعة لتردد الكثير في استقدامهم لاسيما في المهن التي يمكن ان نطلق عليها الكمالية مثل الخدم والسائقين والمربيات والأ اقتصر الاستقدام على المهن والحرف الدقيقة التي يحتاجها البلد ولا يوجد من يشغلها، كما ان عمل النساء الاسيويات قد غلبت عليه الطبيعة الخدمية إذ ان عملهن موزع في صالات الولادة والعمليات النسائية والجراحة البولية النسائية وجراحة العظام والمفاصل النسائية وقاعات الاطفال الخدج.

٢- **ضعف مهارة العمالة المحلية:** ان امتناع بعض الشباب عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني وتوجههم نحو الكليات النظرية طلباً للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية يعد من اهم اسباب

([1]) سونيا ارزروني وارتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد(٣١)، ٢٠٢٣، ص١١٩-١٢٠.

الاعتماد على العمالة الاجنبية فالشاب العراقي يحتقر العمل اليدوي ولا يقبل عليه، ولهذا فقد شجع على استيراد العمالة الاجنبية بشخصيته الاتكالية وعدم تقديره وإدراكه للعمل، فالشباب ينظرون نظرة دونية للعمل اليدوي ويرفضون الالتحاق بالمهن والإعمال اليدوية التي تتطلب مجهوداً جسمانياً ويفضلون البحث عن وظيفة حكومية حتى وان تأخرت (فلو كان التعليم الفني والتدريب التقني قادر على توفير الكفاءات البشرية المهنية والتقنية اللازمة بأعداد جيدة لخطط التنمية في البلاد لما كان هناك حاجة لاستقدام اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية، لكن المشكلة تكمن في عزوف الشباب الطموح عن الالتحاق بالكليات والمعاهد المهنية والفنية([1])، هذا وتشير احصاءات وزارة العمل ان اكثر من مليون عامل اجنبي يمارسون مهناً متنوعه، اذ ان اصحاب المشاريع الخاصة في مختلف المجالات يفضلون العمال الاجانب وذلك للاسباب التالية:-

١- ان لديهم الاستعداد للعمل لساعات طويله

٢- قبولهم بكافه الاعمال المناطه بهم

٣- قبولهم باجور زهيده

٤- يلجا اغلبهم الى المبيت والمنام في نفس المكان الذي يعملون فيه

وبالنقيض من كل ذلك فان من الاسباب الرئيسة في عدم تشغيل اصحاب العمل للشباب العراقي واصحاب المشاريع الخاصة وامتناعهم عن ذلك مايلي :-

- الابتعاد عن المشكلات العشائرية والقبلية والتي من الممكن ان يتسبب بها العامل العراقي معهم في حالة حصول اي خلاف.

- أضافه لذلك ان عدم قدرة اصحاب العمل من الضغط على العامل العراقي لزيادة ساعات العمل كما يحصل مع العمال الاجانب([2]).

ثانياً: التحديات التي تواجه العمالة الاجنبية في العراق هي ان الفوضى التي تسود الأوضاع في العراق عموماً وسوق العمل على وجه الخصوص، تركت آثاراً سلبية واضحة على حقوق وحريات العمال

([1]) بسمة رحمن عودة الصباح، العمالة الوافدة في العراق الاسباب والاثار- دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد(٣٧)، ٢٠١٦، الجامعة الاسلامية في النجف الاشراف، ص١٨.
([2]) د محمود حسن والي، العمالة الاجنبية ومهدداتها الاقتصادية والاجتماعية والامنية، دراسة بحثية في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤، ص٥.

الأجانب العاملين في العراق، وسط عجز السلطات المختصة عن السيطرة على عملية دخول العمال الأجانب وتنظيم عملهم وحماية حقوقهم، اذ يرى المختصون في سوق العمل والمكاتب المتخصصة بتشغيل الأجانب في العراق أن أغلب العمال الأجانب يعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة والتي تؤدي إلى تجاوز على حرياتهم وحقوقهم الأساسية، وذلك بسبب عدم امتلاك البعض منهم للإقامة الشرعية وليس لديهم عقود عمل الامر الذي يجعلهم خاضعين للاستغلال من قبل أصحاب الشركات والمحلات والمتاجر والمنازل إضافة إلى مكاتب التشغيل،

اضف الى ذلك ان المشكلة الأكبر التي تواجه العمالة الأجنبية في العراق هو ممارستها العمل بدون غطاء شرعي، حيث تقوم مافيات متنفذة بمساعدة جهات واسعة من الأجانب على دخول البلد بطرق غير شرعية وذلك عبر استغلال تسهيلات الزيارات والشعائر الحسينية، وعندما تنتهي الزيارات الدينية لا تعود هذه العمالة وتبقى داخل العراق بحثاً عن فرص عمل، إضافة إلى الدخول عبر التهريب من إقليم كردستان والحدود السورية والإيرانية ويترتب على هذا الواقع أن جميع العمال الأجانب تقريبا يعيشون أوضاعاً صعبة في العراق([1]).

ثالثاً: الدول المصدرة للعمالة الاجنبية الى العراق

تشهد سوق العمل العراقية تواجدًا ملحوظًا للعمالة الأجنبية من دول متعددة وفقًا لمسح سوق العمل في العراق لعام ٢٠٢١، تتصدر بنغلاديش قائمة الدول المصدرة للعمالة إلى العراق بنسبة ١٥.٨٪ من إجمالي العمالة الأجنبية، تليها الصين بنسبة ١١.٤٪، ثم تركيا بنسبة ١١.٠٪، ولبنان بنسبة ٩.٤٪، وسوريا بنسبة ٨.٧٪. في السنوات الأخيرة، شهد العراق زيادة في تدفق العمالة المصرية، حيث بلغ عدد المصريين العاملين في العراق حوالي ٤٠ ألفًا، يعملون في مجالات متنوعة مثل الطب، الهندسة، الإنشاءات، والأعمال الحرة([2]).

المبحث الثالث: انعكاسات العمالة الوافدة على المنظومة الاقتصادية في العراق

تعد العمالة الأجنبية من القضايا التي تؤثر بشكل كبير على مختلف جوانب الاقتصاد في العراق وقد يكون هذا التأثير ذو جانب ايجابي وسلبي فبالنسبة **للتأثير الايجابي للعمالة الاجنبية على**

([1]) مصطفى العبيدي، انتهاكات واسعة لحقوق وحريات العمال الاجانب في العراق، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alquds.co.uk

([2]) علياء اسماعيل و د منتهى زهير، مصدر سبق ذكره، ص٩.

الاقتصاد العراقي قد تؤدي العمالة الاجنبية الى تعزيز الإنتاجية و زيادة الكفاءة في تنفيذ المشاريع، مما يساعد في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، كما تساهم في تنفيذ المشاريع الكبرى اذ يمكن للعمالة الأجنبية أن تسهم في تنفيذ المشاريع الكبرى التي تتطلب مهارات وخبرات خاصة، مثل مشاريع البنية التحتية والطاقة، كما قد تؤدي المنافسة بين العمالة المحلية والأجنبية إلى تحسين جودة العمل وزيادة كفاءة العمالة المحلية (١)، وبسبب كثرة التجارة الداخلية والخارجية فمن ناحية التجارة الداخلية يعمل العامل الأجنبي في بيع البضاعة وتحميل المنتوجات عبر المحافظات وبأقل التكاليف وأيضاً الأمانة والاخلاص في العمل والسبب في ذلك يعود إلى حاجة العمال الأجانب للحصول على الأموال حتى ولوكانت قليلة لتحويلها إلى أهله في الدولة الذي يعيش فيه أصلاً، ومن ناحية التجارة الخارجية فإن إصرار العامل الأجنبي على العمل بإخلاص ولوكان بأقل الأثمان يؤدي إلى تشغيل المعامل والورش التي تنتج البضائع المعدة للتصدير مما يعود بالمردود المادي الجيد وبأقل التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى التوسع في إنتاج أكثرمع انخفاض أجور العمال الأجانب، و بالتأكيد للعمالة الاجنبية دورمهم في سد النقص ومعالجته الذي يمكن أن يوجد في الوظائف والأعمال التي يمتنع عنها المواطنون العراقيون القيام بهذه الاعمال، والى جانب اخر تساهم العمالة الاجنبية الوافدة في ارتفاع معدلات الربح للقطاع الخاص، وايضاً من ناحية أخرى أن هذه العمالة تحصل على أجور منخفضة بالمقارنة مع الاجور التي تتقاضاها العمالة الوطنية وفضلاً عن ذلك فإن العمالة الاجنبية بما تملكه من مهارات وخبرات توفرتكلفة التدريب والتأهيل بالنسبة للعمال الوطنيين(٢).

اما التأثير السلبي تقوم العمالة الوافدة باستنزاف جزء كبيرمن الموارد المالية للبلاد من خلال التحويلات الخارجية لبلدانها مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، كما تؤدي إلى تخفيض اجور العمالة الوطنية التي تماثلها في المهارة ومن آثار العمالة الوافدة زيادة تكلفة الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مع تدفق العمالة الوافدة والضغط على الخدمات العامة خاصة في حالة وجود ندرة في تلك الخدمات، اذ تؤدي الى زيادة الضغط على السلع والخدمات مما ويؤدي الى زيادة النفقات، كما ان العمالة الوافدة تؤدي الى زيادة العجز في ميزانية الدولة العامة وذلك لانها تحصل على خدمات التعليم والصحة فضلاً عن استخدام المرافق العامة كما يحصل عليها

(١) الوادي، العمالة الاجنبية ودورها في اخراج الدولار من العراق، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.aa-news.iq تاريخ الدخول للموقع ١٦/ ١/ ٢٠٢٥

(٢) رندا شاكر محمود، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

المواطن دون مقابل او بمقابل رمزي الامر الذي يسهم في رفع معدلات الانفاق الحكومي لدعم تلك الخدمات والسلع ([1]).

كما وتؤثر العمالة على التوزيع العادل للثروة والدخل الوطني وذلك بسبب تخفيض الاجور، فضلاً عن ذلك يتم اعادة تطوير التقنية في الدول المستقبلة، اضف الى ذلك فأن العمالة الوافدة تسيطر على معظم الاعمال في بعض القطاعات الاقتصادية لان المؤسسات والشركات تعتمد على العمالة الرخيصة والمتخصصة لأداء تلك الاعمال، ناهيك عن عدم استقرار سوق العمل لاسيما في حالة استقدام عمالة وافدة مؤقتة أو موسمية، اضف الى ذلك تخفيض الاجور نتيجة لزيادة العرض في سوق العمل، فضلاً عن ذلك تؤدي العمالة الى زيادة نسبة الشباب العاطل عن العمل ، وتؤثر العمالة الوافدة على العملة الصعبة وذلك بسبب زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة الى بلدانها والتي تؤدي الى استنزاف لموارد العراق وتسرب مخزوناً كبيراً من العملات الاجنبية الصعبة الى خارج البلاد، كما تعيق العمالة الوافدة من برامج التنمية البشرية وذلك بسبب تزايد اعداد العمالة الوافدة واغراق الاسواق بها وبأجور منخفضة،وعليه فأن هذا الامر يشكل عائقاً امام تشغيل المواطنين العراقيين وتأهيلهم لسد احتياجات السوق العراقي من العمالة بسبب وجود عمالة وافدة ومدربة وجاهزة وبأجور منخفضة في نفس الوقت ومن ثم حرمانهم من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم ([2]).

ومن التأثيرات السلبية الاخرى ان العمالة الاجنبية عادةً لا تلتزم بدفع الضرائب والرسوم الاجتماعية مما تؤدي الى التهرب من الضرائب وهو ما يؤثر سلباً على الإيرادات العامة([3]).

المبحث الرابع: سياسات الحكومة الحالية في مواجهة العمالة الاجنبية

اتجهت وزارة العمل بوزيرها السيد احمد الاسدي لاطلاق جملة من القرارات المهمة لتنظيم وضع العمالة الاجنبية، والعربية في العراق، والتي بدورها ستعمل على تنظيم التوافد الزائد، وتساهم في تبسيط الاجراءات الحكومية بما يخص الشركات، والعمالة، وتصحيح مواقف العمال، ومن ابرز القرارات التي اطلقت في ٢٠٢٤/٥/٢٣:

(1) علياء اسماعيل عبيد و د منتهى زهير محسن، مصدر سبق ذكره، ص١٠.
(2)بسمة رحمن عودة الصباح، مصدر سبق ذكره، ص١١-١٢.
(3) كرار حيدر، أثر العمالة الأجنبية غير الشرعية على العراق، مقال منشور لمركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٤، ص٥.

١-عدم التعامل مع الشركات المخالفة للتعليمات لمدة اقصاها شهر واحد، واذا مااستمرت بالمخالفة يتم سحب الرخصة منها.

٢-العمل على جعل رسوم طلبات التشغيل مخفضة من مليون دينار الى ٢٥٠ ألفاً.

٣- ان يكون استقدام العمالة من ٢٠ الى ٤٠ عامل في الشهر.

٤- تسهيل مراجعة دوائر الوزارة للمخولين عن طريق اصدار هويات خاصة .

٥- ان تقدم الشركات تقديم تقرير شهري لموقف العاملات التي يتم تشغيلهن لدى الاخرين.

٦- العمل على زيادة اجهزة الدفع الالكتروني (pos) وزيادة عدد الموظفين لتسهيل العمل.

٧- اذا تأخرت الشركة عن الالتزام بالتعليمات وذلك بعدم تقديم تقارير الى وزارة العمل يتم منحها شهراً واحدا لتقديم ما عليها من الالتزامات، وبخلاف ذلك تعطى انذاراً خطياً لمدة شهر، وفي حال عدم التزامها بعد الانذار الخطي تسحب منها رخصة استقدام العمالة.

٨- ومن اجل تحقيق الشفافية يتم تشكيل لجنة مركزية تقوم بدراسة طلبات تقليص العمالة التي تقدم من قبل الشركات، المعامل، والمصانع، مع الاخذ بنظر الاعتباروعدم السماح باستغلال ظروف العمال، او الضغط عليهم.

٩- التأكيد على ضرورة تطبيق قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ والمتضمن تشغيل عامل عراقي امام كل عامل اجنبي باستثناء مدبرات المنازل، والمعين المتفرغ([1]).

وعليه تستمر سياسات حكومة السيد محمد شياع السوداني في إطار السعي لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد وتقليل معدلات البطالة بين الشباب العراقي، فقد اتخذت طابعًا اكثر حزم من أجل تنظيم وتقييد العمل الأجنبي في العراق، مع العمل على التركيز في تعزيز فرص العمل للعراقيين وتوفير بيئة عمل محلية مستقرة، اذ تتزامن هذه السياسات مع محاولات الحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

ومن أبرز تلك السياسات:

١. السعي لتوفير فرص العمل للشباب العراقي: اذ ان حكومة السوداني اكدت على ضرورة تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في بعض القطاعات، واهمها المشاريع الكبرى التي يتم تنفيذها في الفترة الاخيرة، فعلى سبيل المثال مشروعات البناء والبنية التحتية فقد كانت هناك توجهات بضرورة العمل على توظيف أكبر عدد ممكن من العراقيين بدلاً عن العمالة الأجنبية.

([1]) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قرارات مهمة لتنظيم وضع العمالة تجنبية والعربية في العراق، على الموقع الالكتروني: www.molsa.gov.iq تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٥/٢/٥

٢. فرض القيود ووضع تراخيص العمالة الأجنبية: ففي عام ٢٠٢٣ أعلنت الحكومة العراقية عن فرض قيود أكبر على العمالة الأجنبية، بما في ذلك العمل على فرض ضوابط وقيودةعلى تأشيرات العمل للعمال الأجانب، الامر الذي يهدف إلى تقليل أعدادهم في السوق العراقية، هذا يتضمن تحديد شروط صارمة للحصول على تأشيرات العمل والتأكد من أن توظيف الأجانب لا يكون على حساب العمالة المحلية وفرص العمل للشباب.

٣. تدريب وتأهيل الشباب العراقي: لقد وضعت حكومة السوداني خطة لتدريب الشباب العراقي لتأهيلهم للعمل في قطاعات تشهد ازدهارًا مثل النفط والغاز، التكنولوجيا، والصناعات التحويلية، هذه السياسات تهدف إلى تاسيس قاعدة قوية من العمالة المحلية بدلاً من الاعتماد على العمالة الأجنبية.

٤. الإصلاحات الاقتصادية ودعم المشاريع المحلية: فقد تم التركيز هنا على تعزيز الاستثمارات في المشاريع المحلية ودعم الشركات الوطنية، الامر الذي يساهم في تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية([1]).

الخاتمة

وفي الختام، يمكن القول تمثل العمالة الوافدة في العراق جانبًا مهمًا ومؤثراً في هيكلية سوق العمل، فهي تؤدي دورًا رئيسيًا في سد الفجوات وشغل العديد من القطاعات، الا انها في الوقت نفسه لها تحدياتها المتعددة، سواء كانت تتعلق بالحقوق الخاصة بالعمالة الاجنبية، أو بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بالمجتمع، أو بمشكلة البطالة بين المواطنين العراقيين، كما تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلد، كما إن تأثير العمالة الوافدة على المنظومة الاقتصادية العراقية يتطلب من الحكومة العراقية ان تتبنى سياسات أكثر مرونة وتوازن تهدف من خلالها إلى تحسين الظروف المعيشية للعمالة الوافدة، وفي نفس الوقت لاتؤثر على الاقتصاد المحلي وتعمل على توفير فرص عمل مستدامة للمواطنين، عن طريق تنفيذ استراتيجيات مبتكرة في تنظيم هذه العمالة اذ يمكن للعراق الاستفادة من هذه الظاهرة بشكل إيجابي بما يخدم تطوره الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل.

([1]) تقارير الشرق ، العراق..اجراءت جديدة لتنظيم العمالة الاجنبية في سوق العمل، على الموقع الالكتروني: www.Now.Asharq.comتاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٥/٢/٥

المصادر :

اولاً: المجلات والدوريات

١- علياء اسماعيل و د منتهى زهير محسن، ، العمالة الاجنبية في العراق: الاثار والتحديات واجراءات الوقائية، وزارة النخطيط، دائرة التنمية البشرية.

٢- رند شاكر محمود، العمالة الوافدة الى العراق: الاسباب والانعكاسات، مجلة الريادة للمال والاعمال، العدد(٣)، ٢٠٢٤.

٣- رندا طلال حسن، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية- العراق انموذجاً، مجلة كلية الامام الكاظم، العدد(١) اذادر ٢٠٢٤، بغداد.

٤- سونيا ارزروني وارتان، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد(٣١)، ٢٠٢٣.

٥- بسمة رحمن عودة الصباح، العمالة الوافدة في العراق الاسباب والاثار- دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد(٣٧)، ٢٠١٦، الجامعة الاسلامية في النجف الاشراف.

٦- محمود حسن والي، العمالة الاجنبية ومهدداتها الاقتصادية والاجتماعية والامنية، دراسة بحثية في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤.

٧- كرار حيدر، أثر العمالة الأجنبية غير الشرعية على العراق، مقال منشور لمركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٤.

ثانياً: الانترنت

١- مصطفى العبيدي، انتهاكات واسعة لحقوق وحريات العمال الاجانب في العراق، مقال منشورعلى الموقع الالكتروني: www.alquds.co.uk

٢- الوادي، العمالة الاجنبية ودورها في اخراج الدولار من العراق، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.aa-news.iq تاريخ الدخول للموقع ١٦/ ١/ ٢٠٢٥

٣- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قرارات مهمة لتنظيم وضع العمالة تجنبية والعربية في العراق، على الموقع الالكتروني: www.molsa.gov.iq تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٥/٢/٥

٤- تقارير الشرق ، العراق..اجراءات جديدة لتنظيم العمالة الاجنبية في سوق العمل، على الموقع الالكتروني: www.Now.Asharq.com تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٥/٢/٥